احداها : ان من ينظر فيها يتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها ، فيحسن بسبب ذلك اعتقادُه في الفلاسفة ، ويحسب أن جميع علومهم في الوضوح [وفي] وثاقة البرهان كهذا العلم . ثم يكون قد سمع من كفرهم وتعطيلهم وتهاونهم بالشرع ما تداولته الألسنة ، فيكفر بالتقليد المحض ويقول : لو كان الدين حقاً لما اختفى على هؤلاء مع تدقيقهم في هذا العلم ! فإذا عرف بالتسامع كفرهم وجحدهم ، استدل على ان الحق هو الجحد والإنكار للدين . وكم رأيت من يضل عن الحق بهذا العذر ولا مستند له سواه ! واذا قيل له : الحاذق في صناعة واحدة ليس يلزم أن يكون حاذقاً في كل صناعة ، فلا يلزم أن يكون الحاذق في الفقه والكلام حاذقاً في الطب ولا أن يكون الجاهل بالعقليات جاهلاً بالنحو ، بل لكل صناعة أهل بلغوا فيها [رتبة] البراعة والسبق ، وإن كان الحمق والجهل (قد) يلزمهم في غيرها . فكلام الاوائل في الرياضيات برهاني ، وفي الإلهيات تَخْميني ؛ لا يعرف ذلك إلا من جرّبه وخاض فيه . فهذا إذا قرر على هذا الذي ألحَدَ بالتقليد ، لم يقع منه موقع القبول ، بل تحمله غلبة الهوى ، والشهوة الباطلة ، وحب التكايس على أن يُصرّ على تحسين الظن بهم في العلوم كلها .

فهذه آفة عظيمة لأجلها يجب زجر كل من يخوض في تلك العلوم ، فانها وإن لم تتعلق بأمر الدين ، ولكن لما كانت من مبادئ علومهم سرى اليه شرهم وشؤمهم ، فقل من يخوض فيها الا وينخلع من الدين وينحل عن رأسه لجام التقوى .

الآفة الثانية : نشأت من صديق للاسلام جاهل ، ظن ان الدين ينبغي أن ينصر بإنكار كل علم منسوب اليهم : فأنكر جميع علومهم وادعى جهلهم فيها حتى أنكر قولهم في الكسوف والخسوف ، وزعم أن ما قالوه على خلاف الشرع . فلما قرع ذلك سمع من عرف ذلك بالبرهان القاطع ، لم يشك في برهانه ، ولكن

اعتقد أن الاسلام مبني على الجهل وإنكار البرهان القاطع ، فازداد للفلسفة حباً وللاسلام بغضاً ؛ ولقد عظم على الدين جناية من ظن أن الاسلام ينصر بإنكار هذه العلوم ، وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والاثبات ، ولا في هذه العلوم تعرض للامور الدينية . وقولـــه ، ﷺ : « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله (تعالى) لا ينخسفان لموت أحدٍ ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله (تعالى والى الصلاة) » ، ليس في هذا ما يوجب انكار علم الحساب المعرف بمسير الشمس والقمر واجتماعهما او مقابلتهما على وجه مخصوص . أما قوله (عليه السلام) : « لكن الله اذا تجلى لشيء خضع له » فليس توجد هذه الزيادة في الصحيح أصلاً . فهذا حكم الرياضيات وآفتها .

٢ — وأما **المنطقيات** : فلا يتعلق شيء منها بالدين نفياً واثباتاً ، بل هي النظر في طرق الادلة والمقاييس ، وشروط مقدمات البرهان وكيفية تركيبها ، وشروط الحد الصحيح وكيفية ترتيبه . وان العلم اما تصور وسبيل معرفته الحد ، واما تصديق وسبيل معرفته البرهان ، وليس في هذا ما ينبغي أن ينكر ، بل هو (من) جنس ما ذكره المتكلمون وأهل النظر في الادلة ، وانما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات ، وبزيادة الاستقصاء في التعريفات والتشعيبات ؛ ومثال كلامهم فيها قولهم : اذا ثبت أن كل «ا» «ب» لزم ان بعض « ب » « ا » ، أي اذا ثبت أن كل انسان حيوان ، لزم أن بعض الحيوان انسان . ويعبرون عن هذا بأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية . وأي تعلق لهذا بمهمات الدين حتى يجحد وينكر؟ فإذا انكر لم يحصل من انكاره عند اهل المنطق الا سوء الاعتقاد في عقل المنكر ، بل في دينه الذي يزعم أنه موقوف على مثل هذا الانكار ، نعم لهم نوع من الظلم في هذا العلم ؛ وهو أنهم يجمعون للبرهان شروطاً يعلم انها تورث اليقين لا محالة ، لكنهم عند الانتهاء الى المقاصد الدينية ما امكنهم الوفاء بتلك الشروط ، بل تساهلوا غاية التساهل ؛ وربما ينظر في المنطق ايضاً من يستحسنه

ويراه واضحاً ، فيظن ان ما ينقل عنهم من الكفريات مؤيد بمثل تلك البراهين ، فيستعجل بالكفر قبل الانتهاء الى العلوم الالهية .

فهذه الآفة ايضاً متطرقة اليه .

٣ ــ وأما (علم) **الطبيعيات** : فهو بحث عن عالم السماوات وكواكبها وما تحتها من الاجسام المفردة : كالماء والهواء والتراب والنار ، ومن الاجسام المركبة : كالحيوان والنبات والمعادن ، وعن اسباب تغيرها واستحالتها وامتزاجها . وذلك يضاهي بحث الطب عن جسم الانسان ، واعضائه الرئيسة والخادمة ، واسباب استحالة مزاجه ، وكما ليس من شرط الدين انكار علم الطب ، فليس من شرطه ايضاً انكار ذلك العلم ، الا في مسائل معينة ، ذكرناها في كتاب « تهافت الفلاسفة » . وما عداها مما يجب المخالفة فيها ، فعند التأمل يتبين انها مندرجة تحتها ، وأصل جملتها ان تعلم ان الطبيعة مسخرة لله تعالى ، لا تعمل بنفسها ، بل هي مستعملة من جهة فاطرها . والشمس والقمر والنجوم والطبائع مسخرات بأمره لا فعل لشيء منها بذاته عن ذاته .

٤ ــ وأما **الالهيات** : ففيها اكثر اغاليطهم ، فما قدروا على الوفاء بالبرهان على ما شرطوه في المنطق ، ولذلك كثر الاختلاف بينهم فيها . ولقد قرب مذهب أرسطاطاليس فيها من مذاهب الاسلاميين ، على ما نقله الفارابي وابن سينا . ولكن مجموع ما غلطوا فيه يرجع الى عشرين أصلاً ، يجب تكفيرهم في ثلاثة منها ، وتبديعهم في سبعة عشر . ولإبطال مذهبهم في هذه المسائل العشرين ، صنّفنا كتاب « التهافت » . أما المسائل الثلاث ، فقد خالفوا فيها كافة الاسلاميين وذلك في قولهم :

١) ان الاجساد لا تحشر ، وإنما المثاب والمعاقَب هي الارواح المجردة ، (والمثوبات) والعقوبات روحانية لا جسمانية ؛

ولقد صدقوا في إثبات الروحانية ، فإنها ثابتة أيضاً ، ولكن كذبوا في إنكار الجسمانية ، وكفروا بالشريعة فيما نطقوا به .

٢) ومن ذلك قولهم : « إن الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات » ؛

وهذا أيضاً كفر صريح ، بل الحق أنه : « لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض » .

٣) ومن ذلك قولهم بقدم العالم وأزليته فلم يذهب أحد من المسلمين إلى شيء من هذه المسائل .

وأما ما وراء ذلك من نفيهم الصفات ، وقولهم انه عالم بالذات ، لا بعلم زائد (على الذات) وما يجري مجراه ، فمذهبهم فيها قريب من مذهب المعتزلة ولا يجب تكفير المعتزلة بمثل ذلك . وقد ذكرنا في كتاب « فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة » ما يتبين به فساد رأي من يتسارع الى التكفير في كل ما يخالف مذهبه .

٥ — وأما **السياسيات** : فجميع كلامهم فيها يرجع الى الحكم المصلحية المتعلقة بالامور الدنيوية (والإيالة) السلطانية ، وإنما أخذوها من كتب الله المنزلة على الانبياء ، ومن الحكم المأثورة عن سلف الانبياء .

٦ — وأما **الخلقية** : فجميع كلامهم (فيها) يرجع الى حصر صفات النفس وأخلاقها ، وذكر أجناسها وأنواعها وكيفية معالجتها ومجاهدتها ، وإنما أخذوها من كلام الصوفية ، وهم المتألهون المواظبون على ذكر الله تعالى ، وعلى مخالفة الهوى وسلوك الطريق الى الله تعالى بالإعراض عن ملاذّ الدنيا . وقد انكشف لهم في مجاهدتهم من أخلاق النفس وعيوبها ، وآفات اعمالها ما صرحوا بها ، فأخذها الفلاسفة ومزجوها بكلامهم ، توسلاً بالتجمل بها الى ترويج باطلهم. ولقد كان في عصرهم ، بل في كل عصر ، جماعة من المتألهين ، لا يُخلي الله

[سبحانه] العالم عنهم ، فإنهم أوتاد الارض ، ببركاتهم تنزل الرحمة على أهل الارض كمـــا ورد في الخبر حيث قال ﷺ : « بهم تمطرون وبهم ترزقون ومنهم كان أصحاب الكهف » . وكانوا في سالف الأزمنة ، على ما نطق به القرآن ، فتولد من مزجهم كلام النبوة وكلام الصوفية بكتبهم آفتان : آفة في حق القابل ، وآفة في حق الراد :

١) أما **الآفة التي في حق الراد فعظيمة** : إذ ظنت طائفة من الضعفاء أن ذلك الكلام إذا كان مُدوَّنا في كتبهم ، وممزوجاً بباطلهم ، ينبغي أن يُهجر ولا يُذكر بل يُنكر على [كل] من يذكره ، إذ لم يسمعوه أولاً إلا منهم ، فسبق الى عقولهم الضعيفة انه باطل ، لان قائله مُبطل ؛ كالذي يسمع من النصراني قول : « لا إله إلا الله ، عيسى رسول الله » ، فينكره ويقول : « هذا كلام النصارى » ؛ ولا يتوقف ريثما يتأمل أن النصراني كافر باعتبار هذا القول ، أو باعتبار انكاره نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ! ؟ فإن لم يكن كافراً الا باعتبار انكاره ، فلا ينبغي أن يخالف في غير ما هو به كافر مما هو حق في نفسه ، وان كان ايضاً حقاً عنده . وهذه عادة ضعفاء العقول ، يعرفون الحق بالرجال ، لا الرجال بالحق. والعاقل يقتدي بسيد العقلاء علي، رضي الله عنه، حيث قال: «لا تعرف الحق بالرجال (بل) اعرف الحق تعرف أهله» و(العارف) العاقل يعرف الحق ، ثم ينظر في نفس القول : فإن كان حقاً ، قبله سواء كان قائله مبطلاً أو محقاً ؛ بل ربما يحرص على انتزاع الحق من أقاويل أهل الضلال ، عالماً بأن معدن الذهب الرغام . ولا بأس على الصراف ان ادخل يده في كيس القلاب ، وانتزع الإبريز الخالص من الزيف والبهرج ، مهما كان واثقاً ببصيرته ؛ وانما يزجر عن معاملة القلاب القرويُّ ، دون الصيرفي (البصير) ؛ ويمنع من ساحل البحر الأخرقُ ، دون السباح الحاذق ؛ ويُصد عن مس الحية الصبي دون المعزِّم البارع .

ولعمري ! لما غلب على اكثر الخلق ظنهم بانفسهم الحذاقة والبراعة ، وكمال